الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATIO

تمويل الانتقال العادل في المغرب

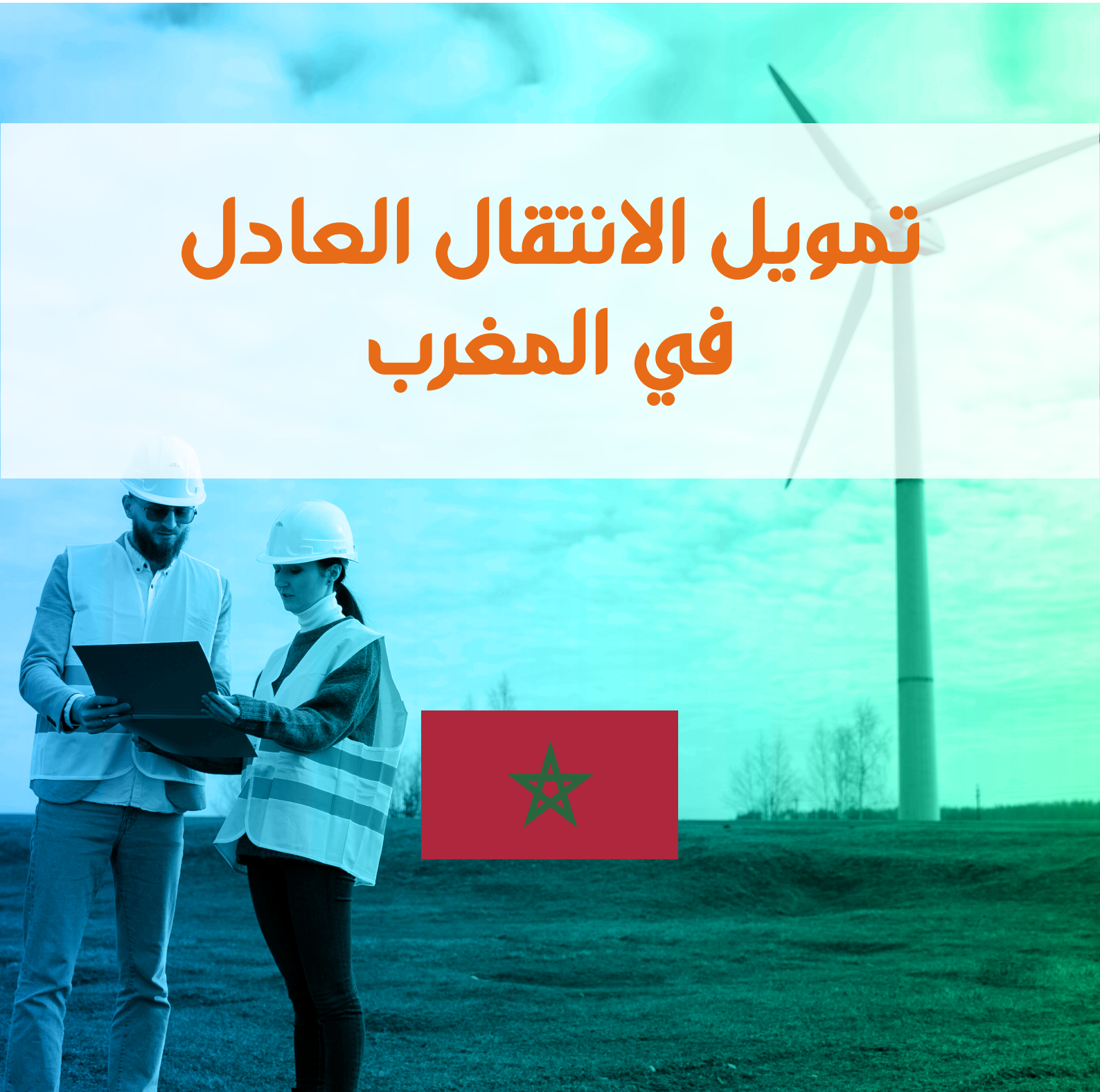

تمويل الانتقال العادل
في المغرب

تعريف مفهوم "الانتقال العادل" في السياق المغربي وعلاقته بالعدالة المناخية

يشير مفهوم الانتقال العادل إلى التحول نحو اقتصاد وتنمية مستدامة بيئيًا بطريقة تضمن توزيعًا عادلًا للتكاليف والمنافع، وعدم إقصاء الفئات الضعيفة أو المتأثرة سلبًا بهذا التحول. في السياق المغربي، اكتسب هذا المفهوم زخمًا ضمن سياسات المناخ والتنمية. تؤكد منظمات المجتمع المدني المغربية على أن تغير المناخ قضية عدالة مناخية وحقوقية وتنموية؛ فغياب العدالة المناخية يعمّق الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية، خصوصًا لدى الفئات المهمشة كالنساء والشباب وذوي الإعاقة والمجتمعات القروية . لذا يُنظر إلى الانتقال العادل كجزء لا يتجزأ من تحقيق أهداف المناخ مع حماية حقوق العاملين والمجتمعات المحلية. وقد دعت إعلانات وطنية حديثة (مثل إعلان الرباط 2025) إلى إدماج مبادئ الانتقال العادل في سياسات الطاقة والصناعة والفلاحة والنقل لضمان عدم تضرر العمال والسكان المحليين من التحول نحو الاقتصاد الأخضر . هذا الربط بين الانتقال العادل والعدالة المناخية يعني أن المغرب يسعى لتحقيق تحول بيئي لا يترك أحدًا خلف الركب، ويتضمن مشاركة مجتمعية واسعة في صنع القرار المناخي لضمان توزيع منصف لعوائد التنمية المستدامة.

مصادر تمويل الانتقال العادل

يتطلب تمويل الانتقال العادل في المغرب تعبئة موارد كبيرة من مصادر متنوعة. ويمكن تصنيف مصادر التمويل إلى محلية ودولية وخاصة، على النحو التالي:

التمويل المحلي (الحكومة والجماعات والصناديق الوطنية)

تساهم الحكومة المغربية والجهات الوطنية بدور مهم في تمويل جوانب من التحول العادل عبر الموازنات العامة والصناديق التنموية. فقد أدرجت الدولة أهداف المناخ ضمن استراتيجياتها الاقتصادية، بما في ذلك تمويل مشاريع الطاقة المتجددة والتكيف المناخي. على سبيل المثال، أنشأت المملكة في السنوات الماضية صندوقًا وطنيًا للتنمية الطاقية لدعم مشاريع الطاقة النظيفة . كذلك حصل المغرب على دعم ميزاني حكومي مخصص للسياسات المناخية؛ حيث وقع اتفاق قرض ميسر بقيمة 100 مليون يورو مع بنك التنمية الألماني (KfW) في 2024 لتمويل برنامج دعم سياسات المناخ . يهدف هذا البرنامج الحكومي إلى تعزيز قدرة المغرب على التكيف مع الظواهر المناخية المتطرفة والتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون ، مما يدل على التزام الدولة بتخصيص موارد لمواجهة تحديات المناخ. وإلى جانب التمويل المركزي، تساهم الجماعات الترابية في تمويل بعض مبادرات الاستدامة محليًا ضمن خطط التنمية الجهوية، وإن كانت إمكانياتها محدودة. كما تستفيد برامج وطنية للتنمية المستدامة (مثلاً في الفلاحة والماء) من مخصصات حكومية وشراكات وطنية لضمان توزيع عادل للاستثمار بين المناطق. على الرغم من هذه الجهود، تجدر الإشارة إلى أن مستوى مساهمة التمويل العمومي المحلي في مشاريع التحول الأخضر لا يزال دون الطموحات، مما يستدعي تعزيز الموارد الوطنية المخصصة وتقوية الشراكة مع باقي الجهات .

التمويل الدولي (منح وقروض من مؤسسات ودول)

يحظى المغرب بدعم دولي معتبر لتمويل مشاريعه المناخية والانتقالية. تشمل المصادر الدولية المؤسسات متعددة الأطراف كصندوق المناخ الأخضر (GCF)، والبنك الدولي، والبنك الإفريقي للتنمية، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى مبادرات كبرى مثل صناديق الاستثمار المناخي. على سبيل المثال، طوّر المغرب برنامجًا استراتيجيًا مع صندوق المناخ الأخضر يتألف من 18 مشروعًا في مجالات التكيف والتخفيف تغطي قطاعات ذات أولوية . وقد موّل الصندوق الأخضر للمناخ مشروعات بارزة مثل دعم زراعة الأركان المستدامة للحفاظ على غابات الأركان وتحسين سبل عيش المجتمعات المحلية . كذلك أسهم صندوق التكنولوجيا النظيفة (CTF) التابع للبنك الدولي في تمويل مجمع الطاقة الشمسية بورزازات (نور) عبر قروض ميسرة، في إطار دعم استراتيجية المغرب للطاقة المتجددة . إلى جانب ذلك، أعلن الاتحاد الأوروبي عن حزمة تعاون جديدة مع المغرب بقيمة 624 مليون يورو في عام 2023 لدعم الانتقال إلى الطاقة الخضراء وتحسين الحكامة . تشمل هذه الحزمة تمويل برنامج "التحول الأخضر – Terre Verte" بـ115 مليون يورو لدعم الاستراتيجيات الزراعية والغابوية للمغرب وتعزيز فرص الشغل اللائق والريادة الخضراء

والحماية الاجتماعية المتكيفة مع المناخ للعمال ، إضافة إلى برنامج "الطاقة الخضراء" بـ50 مليون يورو لتخضير الاقتصاد وقطاع الطاقة تماشيًا مع الشراكة الخضراء بين المغرب والاتحاد الأوروبي . ومن الجهات الثنائية النشطة ألمانيا وفرنسا واليابان والولايات المتحدة وغيرها، حيث توفر قروضًا ميسرة ومنحًا لدعم التحول الطاقي ومشاريع التكيف. فعلى سبيل المثال، قدمت ألمانيا عبر بنك KfW قروضًا لدعم تعزيز الصمود المناخي في قطاعات الماء والفلاحة ، وقدمت فرنسا عبر وكالة التنمية (AFD) قروضًا لتنمية البنية التحتية الخضراء (مثل تطوير الموانئ في الجنوب ومشاريع الطاقة المتجددة) . كما أتاح صندوق النقد الدولي للمغرب خط تمويل ضمن آلية المرونة والاستدامة (RST) بحوالي 1.24 مليار دولار لدعم جهود الاستقرار المالي المرتبطة بمخاطر المناخ . إجمالاً، يشكل التمويل الدولي رافعة أساسية للمشاريع المناخية الضخمة في المغرب، وهو غالبًا ما يأتي بشروط ميسرة نظرًا لتصنيف المغرب دولة نامية ملتزمة بأجندة المناخ.

التمويل الخاص (القطاع الخاص والشراكات والاستثمار)

يلعب القطاع الخاص المحلي والدولي دورًا متزايدًا في تمويل الانتقال العادل عبر الاستثمار المباشر والشراكات مع القطاع العام. تعتمد مشاريع الطاقة المتجددة الكبرى في المغرب على نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، حيث تتعاون المؤسسات الحكومية (مثل وكالة مازن للطاقة المستدامة) مع مستثمرين وشركات عالمية لتنفيذ المشاريع. على سبيل المثال، تم تمويل مجمع نور الشمسي في ورزازات عبر كونسورتيوم يضم مستثمرين دوليين وبنوك تنمية إلى جانب الدولة؛ وقد واجه المشروع تحديات تمويلية كبيرة تم تجاوزها عبر حزم قروض ميسرة من مؤسسات دولية . وإدراكًا لأهمية رأس المال الخاص، عمل المغرب على تحسين مناخ الاستثمار الأخضر بوضع أطر تنظيمية جاذبة للطاقة المتجددة. وبرزت السندات الخضراء كأداة تمويلية مهمة لتحفيز مشاركة القطاع الخاص؛ ففي عام 2016 أصدرت وكالة مازن أول سندات خضراء في المغرب بقيمة 1.15 مليار درهم (نحو 118 مليون دولار) لتمويل ثلاثة مشاريع طاقة شمسية フォ ضوئية بقدرة إجمالية 170 ميجاواط . هذه السندات هي أدوات دين مخصصة لتمويل استثمارات منخفضة الكربون، وقد ساعدت في حشد رؤوس أموال من السوق المحلية والدولية لمشاريع الطاقة النظيفة. أيضًا، شاركت المصارف الوطنية بدور وسيط عبر خطوط ائتمان خضراء تدعمها مؤسسات دولية؛ فقد تلقى بنك تجاري مغربي (BMCI مثلًا) تمويلًا أخضر بقيمة 65 مليون يورو لتمويل استثمارات خاصة في تقنيات المناخ . كذلك يوفر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية برامج تمويل للاقتصاد الأخضر (GEFF) عبر المصارف المحلية لتحفيز الشركات على تبني حلول الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة . ولا ننسى الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات خضراء ناشئة؛ فالمغرب يجتذب شركات دولية في مجالات مثل تصنيع معدات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر. وتعد اتفاقيات شراء الطاقة طويلة الأجل (PPAs) مع المنتجين الخواص إحدى آليات تشجيع الاستثمار الخاص في محطات الرياح والشمس. باختصار، يشارك القطاع الخاص في تمويل الانتقال العادل من خلال الاستثمار المباشر، والقروض المصرفية الخضراء، وإصدار السندات، والشراكات الهيكلية مع القطاع العام، مما يخفف العبء عن التمويل الحكومي ويعجّل وتيرة التحول.

آليات وأدوات التمويل المستخدمة

تنوعت الأدوات المالية التي يعتمدها المغرب لحشد الموارد اللازمة للانتقال العادل، بهدف تيسير شروط التمويل وتقليل التكلفة على الاقتصاد الوطني. من أبرز هذه الآليات:

- القروض الميسرة: وهي قروض بشروط تفضيلية (فائدة منخفضة وفترات سماح طويلة) تحصل عليها الحكومة من جهات مانحة. على سبيل المثال، قرض السياسة المناخية من KfW بقيمة 100 مليون يورو الذي يساعد المغرب في تمويل خطط التكيف وخفض الكربون يمثل نموذجًا للقروض الميسرة التي تدعم أهداف الانتقال. كذلك حصل المغرب على قروض ميسرة من البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة الكبرى (مثل محطات الطاقة الشمسية والريحية). هذه القروض تقلل عبء التمويل وتُسهم في جدوى المشاريع على المدى الطويل.

- المنح والدعم المباشر: يقدم عدد من المانحين منحًا لا ترد للمشاريع ذات البعد الاجتماعي أو التجريبي. فصندوق التكيف المناخي ومرفق البيئة العالمي وغيرهما قدموا منحًا لدعم مبادرات كزيادة مقاومة الفلاحة للجفاف أو

حماية الواحات. كما رصد الاتحاد الأوروبي مبالغ كمنح ضمن برامجه (مثل جزء من الـ624 مليون يورو المذكورة) لدعم ريادة الأعمال الخضراء والحماية الاجتماعية المناخية دون إثقال كاهل المغرب بالديون . هذه المنح تعزز مكونات العدالة الاجتماعية في المشاريع، مثل تدريب العمال أو دعم صغار الفلاحين.

- الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP): تُعد من أنجع الآليات لتمويل البنى التحتية الخضراء. في نموذج الـPPP، يتم تقاسم التكلفة والمخاطر بين الحكومة والمستثمرين الخواص. مشاريع الطاقة المتجددة في المغرب – كحقول الرياح الكبرى ومحطات الطاقة الشمسية – جرى تنفيذ العديد منها عبر شراكات من هذا النوع، حيث توفر الدولة الأراضي والإطار التنظيمي وتضمن شراء الإنتاج، بينما يضخ الشريك الخاص التمويل والتكنولوجيا. هذا النموذج اجتذب مستثمرين دوليين (مثال: شركات من إسبانيا وفرنسا والصين في مشاريع الرياح) وساهم في توسعة القدرة المتجددة دون تحميل الموازنة العامة كامل التكلفة.

- الصناديق المخصصة: أُنشئت بعض الصناديق المتخصصة لدعم جوانب معينة من الانتقال العادل. منها صندوق التنمية الطاقية الوطني الذي تموله الدولة وشركاء عرب لدعم مشاريع الطاقة النظيفة ، وصندوق الكوارث الطبيعية للمساهمة في تمويل إجراءات مواجهة آثار التغير المناخي كالجفاف والفيضانات. أيضًا، هناك صندوق "Innov Invest"المخصص لتمويل الشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا الخضراء، مما يدعم التحول العادل من زاوية الابتكار وريادة الأعمال.

- السندات الخضراء: كما أسلفنا، تم إصدار أول سندات خضراء سيادية/شبه سيادية في 2016 عبر وكالة مازن لتمويل مشاريع الطاقة الشمسية . السند الأخضر أداة دين تجمع أموال المستثمرين مقابل عائد ثابت، على أن تُستخدم حصيلتها لمشاريع مستدامة. نجاح إصدار مازن شجّع التفكير في مزيد من السندات الخضراء سواء من شركات عامة (كالمكتب الوطني للكهرباء) أو مصارف، لتمويل مشاريع كالنجاعة الطاقية والنقل المستدام. هذه الأدوات تتيح مشاركة أسواق المال في تمويل التحول وتقاسم المخاطر مع الدولة.

- آليات مبتكرة أخرى: مثل اتفاقيات الدفع عند تحقيق النتائج (Payment by Results) التي يموّل المانحون عبرها برامج مناخية ويتم صرف التمويل بناء على تحقيق أهداف محددة (مثل نسبة خفض الانبعاثات). أيضًا المقايضة الديونية (Debt Swap) حيث يتم إعفاء جزء من ديون المغرب مقابل استثماره محليًا في مشاريع خضراء، هي فكرة مطروحة دوليًا لتعزيز تمويل المناخ في الدول النامية. كما يجري بحث الاستفادة من أسواق الكربون مستقبلًا عبر بيع أرصدة خفض الانبعاثات لممولين دوليين، ما قد يدر تمويلاً إضافيًا لمشاريع الانتقال العادل.

باستخدام هذه المزيج من الأدوات، تمكن المغرب من خفض كلفة التمويل ورفع حجم الاستثمارات المناخية. ومع ذلك، يبقى تحقيق التكامل بين هذه الآليات مهمًا لضمان تدفق مستدام للموارد، ولتجنب الإفراط في المديونية عبر التوازن بين القروض والمنح وجذب الاستثمارات الخاصة.

البرامج والمشاريع التي تتبنى مقاربة الانتقال العادل في المغرب

تبنّى المغرب نهج الانتقال العادل في عدة برامج ومشاريع عبر مختلف القطاعات، خاصة تلك الأكثر تأثرًا بالتحول المناخي والطاقي مثل الطاقة والفلاحة والنقل، بالإضافة إلى مبادرات تستهدف المجتمعات المحلية المتضررة لضمان عدم تهميشها. فيما يلي أبرز الأمثلة:

- قطاع الطاقة (الانتقال الطاقي): يُعد التحول في مجال الطاقة حجر الزاوية للانتقال العادل في المغرب. وضعت المملكة هدفًا طموحًا للوصول إلى 25% من القدرة الكهربائيةالمركبة من مصادر متجددة بحلول 0302 ، مما يستلزم تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري وخاصة الفحم. وفي هذا الصدد، أعلن المغرب التزامًا تدريجيًا بالتخلص من استعمال الفحم في توليد الكهرباء بشكل كامل بحلول 0402، شرط الحصول على دعم تمويلي دولي للمناخ . فقد انضم المغرب في 3202 إلى تحالف دولي لدعم التخلي عن الفحم، وتوقف فعليًا عن التخطيط لمحطات فحمية جديدة . يشكل هذا التعهد جزءًا من مقاربة انتقال عادل تأخذ بعين الاعتبار العاملين في قطاع الفحم والمناطق المرتبطة به، حيث سيتم إدارة التقاعد المبكر للمحطات والتحولات العقدية للعمال بدعم من التمويلالمناخي الدولي . وبالتوازي،

استثمر المغرب بكثافة في مشاريع الطاقة الشمسية والريحية الكبرى. مجمع نور الشمسي في ورزازات مثلًا هو أحد أكبر مشاريع الطاقة الشمسية في العالم ويعتبر نموذجًا للتحول الطاقي في إفريقيا . هذا المشروع تبنّى بعض مبادئ الانتقال العادل من خلال توفير فرص عمل خلال الإنشاء والتشغيل، لكن واجه أيضًا تحديات تتعلق بإشراك المجتمع المحلي في مراحله الأولى . ومع ذلك، يُظهر المشروع كيف أن حشد التمويل الدولي (من بنوك وصناديق مناخية) مع التمويل الوطني مكّن المغرب من بناء قدرة طاقة نظيفة كبيرة وخفض الانبعاثات. بالإضافة إلى ذلك، يطمح المغرب ليكون رائدًا في اقتصاد الهيدروجين الأخضر، حيث وافقت الحكومة عام 5202 على حزمة مشاريع ضخمة للهيدروجين بقيمة 913 مليار درهم (حوالي 5.23 مليار دولار) بمشاركة مستثمرين عالميين من الولايات المتحدة وأوروبا والصين . هذه المشاريع تستهدف إنتاج منتجات صديقة للمناخ (كالأمونيا الخضراء والفولاذ الأخضر والوقود الصناعي) وتوفر الدولة لكل مشروع ما يصل إلى 03 ألف هكتار من الأراضي . من شأن هذه المبادرات خلق منظومة جديدة للطاقة توفر فرص عمل عالية المهارة وتدمج المغرب في سلاسل قيمة خضراء عالمية، ما يحقق انتقالًا عادلًا لعمال الصناعة التقليدية نحو صناعات نظيفة مستقبلية

مشروع للطاقة الشمسية في المغرب، حيث تمكنت المملكة من اجتذاب استثمارات محليةودولية ضخمة لتطوير محطات كهروضوئية وشمسية مركزة ضمن جهود الانتقال الطاقي .

مثل هذه المشاريع تساهم في خلق فرص عمل جديدة وتوفير طاقة نظيفة مع مراعاة إشراكالمجتمعات المحلية.

- قطاع الفلاحة والموارد الطبيعية: يعد القطاع الزراعي في المغرب مصدر رزق لنسبة كبيرة من السكان، لكنه عرضة بشدة لمخاطر تغير المناخ كالجفاف. من هذا المنطلق، تتبنى برامج التنمية القروية والزراعية منظور الانتقال العادل عبر مشاريع التكيف وبناء المرونة. على سبيل المثال، تم إطلاق مبادرات لتحسين كفاءة الري والحفاظ على المياه في المناطق الجافة، مع تمويل من شركاء دوليين لدعم الفلاحين الصغار. برنامج "تري فرت – Terre Verte" الممول من الاتحاد الأوروبي بقيمة 115 مليون يورو يستهدف دعم استراتيجيات المغرب الزراعية والغابوية بشكل مستدام، مع تعزيز تشغيل الشباب في أنشطة زراعية خضراء وتوسيع التغطية الاجتماعية للعمال الريفيين لمواجهة آثار التغير المناخي . كذلك هناك مشاريع رائدة مثل مشروع "الفلاحة التضامنية الذكية مناخيًا" الذي يموّله البنك الدولي وصندوق المناخ الأخضر، ويعنى بتحويل أنماط الإنتاج الزراعي في بعض الأقاليم (كالواحات وسهول الحبوب) لتكون أكثر استدامة، بما يشمل إدخال محاصيل مقاومة للجفاف وتأهيل صغار المزارعين. جانب آخر هو تشجير الغابات والمحافظة على التنوع البيولوجي كجزء من عدالة التحول؛ فمشروع "الأركان الفلاحي" المدعوم من GCF يهدف لزراعة 10 آلاف هكتار بأشجار الأركان ، مما يحمي هذا المورد البيئي الفريد ويخلق فرص دخل للنساء في التعاونيات التقليدية لاستخراج زيت الأركان. هكذا تمزج مقاربة الانتقال العادل في الفلاحة بين الاستثمار في التقنيات (كالري بالتنقيط ومعلومات المناخ) والتمكين الاجتماعي (تأمين دخل للمزارعين خلال فترات الجفاف وتوفير التأمين الزراعي) بمساندة مالية من الدولة وشركائها.

- قطاع النقل المستدام: شهد النقل الحضري وبين المدن في المغرب توجهًا نحو مشاريع أقل كربونًا وأكثر عدالة اجتماعيًا. فقد توسعت شبكات النقل العمومي النظيفة مثل الترامواي في الرباط والدار البيضاء، بدعم تمويلي من مؤسسات كالبنك الأوروبي للاستثمار والوكالة الفرنسية للتنمية. هذه الاستثمارات في المترو الخفيف والحافلات الكهربائية تهدف لتقليل التلوث وخدمة شرائح واسعة من السكان بتكلفة ميسورة، مما يحقق عدالة تنقلية. كما وضعت الحكومة خططًا لتطوير الحافلات الكهربائية وتجهيز البنية التحتية لشحنها في المدن الكبرى، مع البحث عن تمويل لهذه الخطط عبر شراكات دولية. وعلى مستوى النقل بين المدن، يعمل المغرب على تحديث شبكة السكك الحديدية (بما فيها مشروع القطار فائق السرعة) كبديل مستدام للنقل البري. لضمان انتقال عادل، يتم التركيز على أن تؤدي هذه المشاريع إلى خلق وظائف جديدة وتدريب العاملين في قطاع النقل على التقنيات النظيفة، مع الحرص على عدم تأثر العاملين الحاليين بشكل سلبي (مثلاً إعادة تدريب سائقي الحافلات القديمة للعمل على الشبكات الكهربائية). وقد ظهرت مبادرات لدعم صغار مالكي الشاحنات والحافلات لاستبدال مركباتهم بأخرى أقل انبعاثات عبر قروض ميسرة، بالتعاون مع المصارف المحلية وبدعم من صناديق مناخية. هذه الجهود في النقل ما زالت في بداياتها، لكنها جزء مهم من رؤية الانتقال العادل

لضمان أن التحول نحو نقل أخضر يتم بطريقة مرحلية لا تفقد أحدًا مصدر رزقه، بل تقدم بدائل أفضل للجميع.

- المجتمعات المحلية المتضررة (حالات انتقال عادل محلية): إلى جانب القطاعات الوطنية، برزت مشاريع موجهة خصيصًا لمناطق كانت تعتمد اقتصاديًا على أنشطة تقليدية ملوِّثة أو آيلة للزوال. إقليم جرادة في شمال شرق المغرب يمثل مثالًا واضحًا، فهو منطقة تعدينية عانت من إغلاق مناجم الفحم منذ سنوات، مما أفضى إلى بطالة واحتجاجات تطالب ببدائل اقتصادية. في إطار الاستجابة لهذا الوضع، أطلقت الحكومة عام 2025 خطة تنموية شاملة لجرادة تراعي مبادئ الانتقال العادل . تشمل الخطة إعادة هيكلة القطاع المنجمي عبر رقمنة تراخيص التعدين وتحفيز الاستثمار في مشاريع استخراج بديلة بشكل شفاف ، مع تعديل قانون المناجم لأخذ خصوصيات الإقليم بعين الاعتبار وإلزام الشركات بإعداد خطط إغلاق عادلة للمناجم تضمن الاستدامة البيئية والاجتماعية . كما تم إطلاق مشروع محطة شمسية بقدرة 3 ميغاواط قابلة للتوسعة إلى 10 ميغاواط موجهة خصيصًا لفائدة أهالي جرادة المصابين بمرض السيليكوز الناتج عن العمل في المناجم . هذا المشروع بتمويل 36.5 مليون درهم يوفر كهرباء منخفضة التكلفة لمرضى السيليكوز الذين يعتمدون على أجهزة التنفس الاصطناعي ، وهو مثال على استثمار موجه لمداواة أضرار الماضي وتعويض المجتمع المحلي بفوائد مباشرة من التحول الأخضر. إضافة لذلك، تتضمن الخطة تخصيص نسبة من وظائف المشاريع الجديدة لأبناء المنطقة ، وإنشاء مركز تكوين لإعادة تأهيل عمال المناجم السابقين لاكتساب مهارات في قطاعات مستدامة. ويجري تنفيذ هذه الإجراءات بالشراكة مع السلطات المحلية ونشطاء المجتمع المدني لضمان مشاركة الجميع في رسم مستقبل الإقليم . تجربة جرادة بهذا الصدد تشكل نموذجًا لمقاربة تنموية جديدة تمزج بين العدالة المجالية والرقمنة والكفاءة والعدالة الاجتماعية ، وتؤكد التزام الدولة بعدم التخلي عن المناطق التي دفعت ثمنًا اجتماعيًا جراء التحول الطاقي. هناك أيضًا مبادرات أخرى مشابهة، مثل برامج دعم للصيادين التقليديين في سواحل تأثرت بتقلبات المناخ، أو دعم حرفيي الصناعات التقليدية للتحول إلى استخدام مواد صديقة للبيئة مع توفير قروض صغيرة لهم. كل هذه الأمثلة تندرج في إطار ضمان أن ثمار الاقتصاد الأخضر تصل للجميع، وأن المجتمعات المتضررة تاريخيًا أو المهددة بالتغير تحظى بالدعم المالي والفني الكافي للاندماج في التحول الجديد.

دور المجتمع المدني والنقابات في ضمان عدالة التحول

يلعب المجتمع المدني والنقابات العمالية دورًا حاسمًا في الدفع نحو انتقال عادل وفي مراقبة تنفيذ سياسات المناخ بما يضمن العدالة الاجتماعية. في المغرب، برزت خلال السنوات الأخيرة شبكات ومنظمات تنادي بالعدالة المناخية وإشراك أوسع للمجتمع في صنع القرار المناخي. الائتلاف المغربي من أجل العدالة المناخية (CMJC) مثلًا يضم جمعيات بيئية وحقوقية ونقابات، ونظم لقاءات وطنية لتقاطع الرؤى حول سياسات الانتقال العادل . وتؤكد هذه الهيئات على أن التحول نحو اقتصاد أخضر ليس مجرد قضية تقنية، بل هو معركة اجتماعية وطبقية تتطلب إشراك النقابات في صنع القرار، حتى تُصاغ السياسات بطريقة تحمي حقوق العمال والفئات الشعبية . وقد صرّح نشطاء نقابيون بأن الطبقة العاملة والنساء هنّ أولى ضحايا التحولات الاقتصادية إذا جاءت من أعلى ودون تشاور ، لذلك فهم يطالبون بأن تكون النقابات شريكًا في تخطيط سياسات الإغلاق التدريجي للصناعات الملوثة وتوفير بدائل عمل لائقة.

ومن الناحية العملية، شاركت النقابات العمالية المغربية في مناقشة خطط الانتقال الطاقي لضمان توفير العمل اللائق في قطاع الطاقة المتجددة وحماية حقوق عمال المناجم والمحطات التقليدية خلال مرحلة التحول. مثلاً، في حالة إغلاق محطة حرارية أو منجم، تضغط النقابات لتوفير إعادة تدريب وتعويضات مناسبة للعمال، ولجذب استثمارات بديلة تخلق فرصًا في نفس المناطق. كما تدعو النقابات إلى أن يتضمن أي اتفاق تمويلي دولي للمناخ (مثل الشراكات مع المانحين) بنودًا تراعي العدالة الاجتماعية وعدم الإضرار بالعمال. وقد أكد إعلان الرباط للمجتمع المدني عام 5202 على ضرورة إشراك المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في تقييم السياسات المناخية ورصد تنفيذ الالتزامات الدولية ، مشددًا على دور الرقابة الشعبية لضمان وفاء الحكومة والمؤسسات بالتزاماتها المناخية والعدلية. كذلك شدد الإعلان على إدماج مبادئ الانتقال العادل في سياسات الطاقة والصناعة والفلاحة والنقل بما يحمي حقوقالعمال والمجتمعات المحلية ، وهو مطلب جاء بتوافق بين نشطاء المناخ ونقابيين.

إن منظمات المجتمع المدني المغربية، من جمعيات بيئية وتنموية، تعمل أيضًا على توعية المواطنين بقضايا المناخ والانتقال العادل. فهي تنظم حملات ومبادرات لشرح فوائد الطاقة المتجددة وأهمية ترشيد الموارد، وتُبرز ضرورة أن يكون التحول البيئي شاملًا للجميع وليس حكرًا على النخب. بعض هذه المنظمات تتعاون مع البلديات لإشراك الساكنة في مشاريع محلية كمشاتل التشجير أو مراقبة التلوث، لضمان تحمل المجتمع المحلي ملكية التحول. إلى جانب ذلك، تلعب المراكز البحثية المستقلة دورًا في تقديم بدائل سياساتية عادلة وفضح أي توجهات قد تضر بالفئات الضعيفة، مثل التحذير من مشاريع قد تؤدي إلى نزع الأراضي دون تعويض كافٍ.

من جهة أخرى، عملت النقابات على إدخال موضوع التغير المناخي في برامجها، باعتباره قضية تؤثر على بيئة العمل والصحة والسلامة المهنية. وبدأنا نرى تنسيقًا إقليميًا بين نقابات شمال أفريقيا لتبادل الخبرات حول حماية العمال في سياق التحول الأخضر . وقد شارك ممثلو نقابات مغاربة في ندوات إقليمية (مثل ندوة القاهرة 2023) لتعزيز قدرات النقابات في دعم الانتقالالعادل والمطالبة بسياسات تشغيل تراعي المناخ . كل ذلك أدى إلى اعتراف متزايد رسميًا بأهمية الحوار الاجتماعي في قضايا المناخ؛ حيث صارت وثائق الاستراتيجية تشير إلى ضرورة التشاور مع الأطراف الاجتماعية لضمان نجاح خطط خفض الكربون والتكيف.

باختصار، يشكل صوت المجتمع المدني والنقابات ضمانة بأن التحول المناخي سيتم بطريقة ديمقراطية ومنصفة. فهم يدافعون عن الشفافية في استخدام التمويل المناخي وعن توجيهالموارد إلى من يستحقها فعلاً. كما يطالبون بقياس آثار المشاريع المناخية على الفئات المختلفة لضمان عدم تفاقم اللامساواة . وتبرز هنا أهمية المبادرات المشتركة بين الدولة والمجتمع المدني؛ فقد أُطلق في 2024 مشروع وطني لتتبع التمويل المناخي بمشاركة وزارة الانتقال الطاقي وخبراء دوليين ومبادرة شفافية العمل المناخي ، في خطوة أشاد بها النشطاء كونها تتيح للجمهور الوصول بسهولة أكبر لمعلومات حول المشاريع المموّلة. إن إشراك المجتمع المدني في تنفيذ التعهدات المناخية وضمان استفادة كافة شرائح السكان منها هو أمر بالغ الأهمية لتحقيق انتقال عادل . فالعلاقة التكاملية بين الدولة والمجتمع المدني الواعي تجعل سياسات المناخ أكثر فعالية وعدلاً، وتكبح أي انحرافات قد تؤدي لإقصاء بعض الفئات أو هدر الموارد .

التحديات التي تواجه تمويل الانتقال العادل

على الرغم من التقدم الملحوظ، يواجه تمويل الانتقال العادل في المغرب عدة تحديات وعقبات ينبغي معالجتها لضمان تحقيق الأهداف المرجوة بعدالة وفعالية:

- قدرة استقطاب التمويل الكافي: يبلغ حجم الاستثمارات اللازمة لوضع المغرب على مسار تنموي أخضر ومرن بحلول منتصف القرن حوالي 78 مليار دولار (بقيمة الدولار لعام 2022) وفق تقديرات حديثة للبنك الدولي. هذا الرقم الضخم يتجاوز بكثير ما هو متاح حاليًا، مما يعني وجود فجوة تمويلية ينبغي سدها. وتعوّل التقديرات على أن يتحمل القطاع الخاص نصيبًا كبيرًا من التكلفة إذا توفرت السياسات المحفزة ، لكن جذب استثمارات خاصة بهذا الحجم ليس أمرًا مضمونًا. لذا يبقى تحديًا أساسيًا هو كيف يمكن تحفيز مستثمرين محليين ودوليين لضخ رؤوس أموالهم في مشاريع الانتقال العادل، خاصة في القطاعات ذات الربحية المؤجلة كالتكيف المناخي أو التنمية القروية. كما أن التمويل الدولي العام (منح وقروض) يظل مرهونًا بالتزامات المانحين التي قد تتأثر بالظروف الاقتصادية العالمية. ورغم الوعود الدولية برفع التمويل المناخي للدول النامية (مثل التطلع لهدف جمع 1.3 تريليون دولار سنويًا عالميًا بحلول 2025)، فإن الواقع يشهد تأخيرات في الوفاء حتى بهدف الـ100 مليار دولار السنوي السابق . المغرب، كدولة متوسطة الدخل، قد لا يحظى بأولوية مطلقة في منح التمويل الدولي مقارنة بالدول الأشد فقرًا، مما قد يضطره للاقتراض أكثر أو إعادة تخصيص موارد داخلية على حساب قطاعات أخرى.

- ضمان التوزيع العادل للاستثمارات: يمثل التأكد من عدالة توزيع الموارد تحديًا حقيقيًا. فبدون سياسات واعية، قد تتركز الاستثمارات الخضراء في مناطق أو قطاعات معينة وتغفل أخرى، مما يعمّق الفوارق. مثلاً، المشاريع الكبرى كمزارع الرياح أو محطات الهيدروجين غالبًا ما تتم في مواقع محددة (كالجنوب والشرق حيث المساحات الواسعة)، وقد لا يستفيد سكان مناطق أخرى بنفس القدر. لذا تبرز ضرورة إنشاء آليات لضمان استفادة المجتمعات المحلية المحيطة بكل مشروع (عبر الوظائف أو برامج المسؤولية الاجتماعية). تجربة محطة نور ورزازات أثبتت أن عدم إشراك السكان منذ البداية أفضى لاحتجاجات على مسائل مثل ملكية

الأراضي وتوزيع عائدات المشروع . هذا درس مهم مفاده أن تحقيق العدالة المكانية في الاستثمار شرط لكسب قبول المواطنين وإنجاح المشروع. كذلك يجب التنبه لألاّ تذهب حصة الأسد من التمويل المتاح إلى مشاريع التخفيف (كالطاقة المتجددة) على حساب مشاريع التكيف وبناء resilience في الأرياف الفقيرة. العدالة المناخية تقتضي توجيه قدر كافٍ من الموارد لحماية الفئات الأكثر تأثرًا (المزارعون الصغار، سكان الواحات، الصيادون التقليديون...)، وإلا فإن التحول الأخضر قد يزيد الهوة بين من يملك القدرة على التأقلم ومن لا يملكها. ومن هنا ينادي المجتمع المدني بضرورة إشراكه في رصد تدفقات التمويل والتأكد من وصولها إلى المستفيدين المستحقين .

● الفجوات الاجتماعية ومخاطر عدم الإنصاف: تترافق عملية الانتقال مع خطر فقدان بعض الفئات لمصدر رزقها إذا لم تتخذ إجراءات مرافقة. فعمال المناجم التقليدية أو معامل الإسمنت أو النقل القديم، جميعهم مهددون إن لم يتم تأهيلهم وإيجاد بدائل عمل لهم. تمويل برامج إعادة التدريب المهني واستحداث وظائف خضراء بديلة هو تحدٍ يجب رصده ضمن كلفة الانتقال. لكن غالبًا ما تهتم الجهات الممولة بالمخرجات البيئية للمشاريع أكثر من الجوانب الاجتماعية. لذا على المغرب أن يقنع المانحين بأهمية تمويل المكونات الاجتماعية (كتأسيس مراكز التدريب، ودفع رواتب مؤقتة للعمال المسرَّحين) كجزء لا يتجزأ من المشروع الأخضر. ويضاف إلى ذلك تحدي إدماج المرأة والشباب في فرص الاقتصاد الأخضر؛ فتقليديًا، قد تُهمَّش النساء في القطاعات التقنية الجديدة ما لم توجه سياسات وبرامج لرفع مشاركتهن. هناك وعي متزايد بأن العدالة المناخية تشمل العدالة الجندرية ، وبالتالي ينبغي تمويل برامج بناء قدرات خاصة بالنساء والشباب في المناطق القروية ليشاركوا في مشاريع الطاقة والزراعة المستدامة. أي تقصير في هذا الجانب قد يبقي فئات واسعة على الهامش.

● المعوقات المؤسسية والحوكمة: الحصول على التمويل شيء وضمان استخدامه بكفاءة وشفافية شيء آخر. يشكل ضعف التنسيق المؤسسي أو البيروقراطية عقبة أمام تنفيذ المشاريع في أحيان كثيرة، مما قد يؤدي إلى تأخير أو تجاوز كلفة أو حتى خسارة ثقة المانحين. كما أن نقص البيانات الواضحة حول نتائج المشاريع يُصعّب تقييم الأثر ويعيق التعلم من التجارب. وقد ذكرت مراجعات مستقلة للتمويل المناخي في المغرب أن بعض المشاريع يظل وصفها وهدفها غامضًا حتى بعد البدء في التنفيذ ، وأن تحسين نظم تتبع الإنفاق المناخي ضرورة ملحّة. استجابة لذلك، بدأ المغرب كما أشرنا بتطوير نظام وطني لتتبع التمويل المناخي بشفافية ، لكن نجاحه رهن بتحسين قدرات الإدارات المحلية أيضًا. كذلك يمثل تجزؤ مصادر التمويل تحديًا إداريًا، إذ لكل جهة مانحة متطلبات إعداد تقارير مختلفة، مما يثقل كاهل المؤسسات الوطنية. والتحدي هنا هو توحيد الإطار الوطني لتصنيف الإنفاق المناخي وقياسه بحيث تلتزم به كل الجهات، ما يسهل المتابعة والمساءلة .

● مخاطر الديون والاستدامة المالية: الاعتماد الكبير على القروض في تمويل التحول الأخضر قد يرفع عبء الدين الخارجي والداخلي للمغرب. ومع أن العديد من القروض بشروط ميسرة، إلا أنها تبقى قروضًا يتعين سدادها. وقد حذر محللون من تزايد مستوى الدين العام وربط ذلك جزئيًا بتمويل مشاريع المناخ المكلفة . في ظل موارد ميزانية محدودة، قد يأتي سداد هذه الديون على حساب بنود اجتماعية أخرى ما لم تتحسن الإيرادات أو يتم إعفاء بعضها. لذلك يتعين إدارة مزيج التمويل بعناية لضمان الاستدامة المالية؛ أي زيادة نسبة المنح والاستثمارات مقابل القروض كلما أمكن. أضف إلى ذلك ضرورة الحذر من الشروط المرتبطة ببعض التمويلات، فقد تفرض بعض الجهات تغييرًا في سياسات معينة قد لا تلائم اعتبارات العدالة المحلية (مثل مطالبات بتحرير قطاع الطاقة سريعًا قد تؤثر على الأسعار للفقراء). المغرب بحاجة للموازنة بين الحصول على التمويل وبين الحفاظ على السيادة في وضع أولوياته كي لا يصبح الانتقال الأخضر مدفوعًا بأجندة الممول أكثر من احتياجات الشعب.

● "الاستعمار الأخضر" وهيمنة الشركات: أثير في المنطقة مفهوم الاستعمار الأخضر للتحذير من احتمال استحواذ شركات أجنبية أو دول متقدمة على مساحات شاسعة من الأراضي أو الموارد بحجة المشاريع الخضراء، دون عوائد كافية للبلدان المحلية. في حالة المغرب، هناك مستثمرون أجانب في الطاقة والهيدروجين كما رأينا ، ويجب التأكد من أن عقود الشراكة معهم عادلة وتنقل التكنولوجيا للجانب المغربي وتحقق قيمة مضافة محليًا (وظائف، مشتريات محلية...). وقد شددت توصيات مدنية على تعزيز سيادة المغرب وحقه في موارده الطبيعية وعدم السماح بممارسات استعمارية جديدة في ثوب أخضر . كما دعت إلى مواجهة أي لوبيات تدفع

نحو حلول تقنية مربحة تجاريًا لها لكنها قد لا تكون الأمثل اجتماعيًا للمغرب . لذا التحدي هنا في اليقظة والحكامة الرشيدة عند عقد صفقات التمويل والاستثمار، وضمان الشفافية فيها لتجنب أي فساد أو محاباة.

باختصار، هذه التحديات تستوجب معالجتها استراتيجية شاملة توازن بين تعبئة التمويل من جهة وضمان العدالة والشفافية في استخدامه من جهة أخرى. من الجوانب الإيجابية أن صناع القرار في المغرب أصبحوا أكثر وعيًا بهذه العقبات (مثلاً تضمين العدالة المجالية في النموذج التنموي الجديد، والاعتراف بضرورة تحسين الحكامة المناخية). ويبقى التنفيذ الفعلي لتلك المبادئ رهينًا بتعاون الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لإيجاد حلول مبتكرة تضمن ألا يخلف التمويل أحدًا وراء الركب.

الفرص المستقبلية لتمويل الانتقال العادل واستفادة المغرب من الدينامية العالمية

رغم التحديات، تتوفر أمام المغرب فرص واعدة لزيادة وتنويع تمويل الانتقال العادل، مدعومة بالاهتمام الدولي المتنامي بتمويل المناخ وبموقع المغرب كشريك موثوق في هذا المجال. من أبرز هذه الفرص:

- الدينامية العالمية في تمويل المناخ: يشهد العالم دفعًا قويًا نحو تعزيز تمويل العمل المناخي، خاصة بعد مؤتمرات الأطراف الأخيرة. فقد تم الاتفاق في قمة COP29 (نوفمبر 2024) على الشروع في تحديد هدف تمويل مناخي جماعي جديد (NCQG) قد يبلغ 1.3 تريليون دولار سنويًا بحلول 2025 ، مما يعني إمكانية تضاعف التدفقات نحو الدول النامية. المغرب الذي يشارك بفاعلية في المفاوضات المناخية دافع عن حق إفريقيا في نصيب أكبر من التمويل ، وبالتالي من المتوقع أن يستفيد من أي زيادات قادمة في الصناديق الدولية سواء للتخفيف أو التكيف. كما أن إنشاء صندوق الخسائر والأضرار في COP28 ثم بدء تشغيله في COP29 يفتح نافذة لدعم الدول المتضررة من كوارث المناخ. صحيح أن المغرب ليس من الدول الأشد فقرًا، لكنه عانى من موجات جفاف وفيضانات متكررة؛ فإذا تعرض لكارثة مناخية كبرى (مثال: جفاف استثنائي أو فيضان مدمر)، سيكون بإمكانه طلب تمويل سريع من هذا الصندوق لتعويض المتضررين وإعادة البناء. هذه الآليات الدولية الجديدة (صندوق الخسائر، الهدف التمويلي الجديد، آليات سوق الكربون المحدثة بموجب اتفاق باريس) كلها توفر روافد تمويلية إضافية محتملة يجب متابعة تطورها عن كثب.

- شراكات انتقال عادل دولية (JETP): هناك توجّه دولي لابتكار صفقات تمويلية كبرى موجهة لدول بعينها تحت مسمى "شراكات الانتقال الطاقي العادل" (JETP). وقد جاءت أول تجربة ناجحة مع جنوب إفريقيا (8.5 مليار دولار من شركاء دوليين لدعم التخلي عن الفحم) ثم تبعتها اتفاقيات مع إندونيسيا وفيتنام وغيرها . بالنسبة للمغرب، تم الإعلان في قمة الاتحاد الأوروبي-الاتحاد الإفريقي في فبراير 2022 عن كونه ضمن الدول الإفريقية التي ستُطوَّر معها مشاريع ريادية لشراكات انتقال عادل . هذا يعني أن المغرب مرشح للحصول على حزمة تمويل دولية منسقة من دول مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي لدعم خططه في التخلص من الفحم وتسريع الطاقة المتجددة، ضمن اتفاق شامل يضمن الجوانب الاجتماعية. وإذا ما تم بلورة هذه الشراكة خلال السنوات المقبلة، فقد يحصل المغرب على تمويل بمليارات الدولارات بمزيج من المنح والقروض الميسرة، مع التركيز على دعم العاملين والمجتمعات المتأثرة (مثل عمال محطات الفحم). من ميزات الJETP أنها مصممة بالشراكة بين البلد والمانحين لضمان تلبية احتياجاته . وقد أكد المفاوضون المغاربة أنهم سيدفعون نحو أن تكون المنح والقروض الميسرة موجهة لأهم عناصر الانتقال العادل كالتدريب ودعم العمال . نجاح هذه الشراكة المحتملة سيشكل نموذجًا يحتذى للدول الأخرى، ويضع المغرب في موقع الريادة إفريقيًا.

- الاهتمام العالمي بالهيدروجين الأخضر وموقع المغرب: كما ذكرنا، المغرب لاعب صاعد في اقتصاد الهيدروجين الأخضر نظرًا لتوفره على طاقة شمسية وريحية وفيرة ومساحات شاسعة. هذا الاهتمام ظهر في حجم الاستثمارات المعتمدة (32.5 مليار دولار) ومشاركة شركات كبرى من أوروبا وأميركا وآسيا . يتوقع أن يوفر هذا المجال تدفقات تمويلية ضخمة من مستثمرين استراتيجيين وصناديق استثمار في السنوات القادمة، خاصة مع ازدياد طلب الاتحاد الأوروبي على الهيدروجين المتجدد لتحقيق أهدافه المناخية. إذ يمكن للمغرب توقيع عقود تصدير طويلة الأجل للهيدروجين أو مشتقاته (كالأمونيا الخضراء) للاتحاد الأوروبي، ما سيدر عملات

صعبة ويسمح بإعادة استثمار جزء منها في التنمية المحلية. كذلك هناك برامج دعم دولية للهيدروجين ظهرت مؤخرًا؛ فالبنك الأوروبي للاستثمار على استعداد لتمويل البنية التحتية للهيدروجين في دول الجوار الأوروبي. وربما نشهد إطلاق مبادرة تمويلية دولية للهيدروجين بإفريقيا يكون المغرب أحد أكبر المستفيدين منها كونه في طليعة الدول الجاهزة تقنيًا. هذا يشكل فرصة ليكون التحول نحو الهيدروجين قاطرة للتنمية العادلة في الأقاليم الجنوبية والمناطق الصحراوية عبر توفير وظائف جديدة (في البناء والتشغيل والصيانة) وتطوير صناعات تحويلية (كالأسمدة الخضراء).

- اندماج المغرب في سلاسل القيمة الخضراء عالميًا: مع تنامي السياسات الدولية لخفض البصمة الكربونية للمنتجات (مثل ضريبة الكربون الأوروبية على الواردات)، سيجد المستثمرون مصلحة في الاستثمار في دول منخفضة الكربون الإنتاج. المغرب مؤهل لجذب مصانع خضراء في مجالات كالسيارات الكهربائية (تجميع البطاريات مثلا) أو تصنيع معدات الطاقة المتجددة، مستفيدًا من بنيته التحتية الصناعية الحالية واتفاقيات التجارة الحرة. بالفعل هناك مصنع للسيارات الكهربائية قيد الإنشاء، ومباحثات مع شركات بطاريات. إذا أثمر ذلك، فسيأتي التمويل من القطاع الخاص الأجنبي مكمّلًا للدعم الرسمي. كما أن موقع المغرب كبوابة لأفريقيا وأوروبا يجعله مرشحًا لاستضافة مراكز إقليمية لمبادرات المناخ (مثلا مركز ابتكار للتقنيات المناخية بتمويل من الأمم المتحدة). هذه المراكز تأتي بتمويل وتشغيل يوفر وظائف للشباب الباحث في المجال البيئي.

- تطوير أدوات تمويلية جديدة محليًا: بدأت الأسواق المالية المغربية أيضًا تتجه لابتكار منتجات خضراء، وهذا سيتسارع مع نمو الوعي. مثلًا سندات المناخ السيادية قد تصدر مستقبلًا لتمويل مشاريع النقل النظيف أو البنية التحتية المقاومة للمناخ. أيضًا الصكوك الخضراء (أدوات التمويل الإسلامي) يمكن أن تجد سوقًا في المغرب لتمويل الطاقة الشمسية في القرى أو توصيل الماء. البورصة المغربية أصدرت مبادئ توجيهية للسندات الخضراء منذ 2017، ونتوقع أن نرى شركات مغربية خاصة تصدر سندات خضراء لتمويل انتقالها الصناعي (كالقطاع الفندقي لتمويل كفاءة الطاقة، أو شركات الإسمنت لتمويل تقنيات خفض الانبعاثات). هذه المسارات ستفتح الباب أمام مستثمرين مؤسسيين (كصناديق التقاعد) للمساهمة في تمويل التحول الأخضر بأدوات آمنة ومردودية معقولة.

في الختام، يبدو أن المغرب في موقع جيد لاستغلال الزخم الدولي حول تمويل الانتقال العادل. خاصة وبوجود استراتيجيات واضحة وناجحة نسبيًا في الطاقة المتجددة. ومع استمرار الالتزام السياسي الداخلي بالتحول الأخضر والعدالة الاجتماعية، يمكن للمغرب التفاوض على موارد أكبر سواء عبر مبادرات عالمية أو شراكات ثنائية مبتكرة. المفتاح هو أن يبقى التحضير الفني والمؤسسي محليًا على جاهزية لاستقبال هذه الفرص من خلال مشاريع مدروسة، وأطر قانونية وتنظيمية واضحة، وشراكة وثيقة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان أن أي تمويل إضافي سيُترجم بسرعة إلى مشاريع ناجحة على الأرض تحقق التنمية المستدامة والعدالة المنشودة. كما أن النجاح في هذه الفرص سيجعل من المغرب نموذجًا إقليميًا، ويدر منافع تمتد أصداؤها إلى خارج حدوده من خلال التعاون جنوب-جنوب في مجال المناخ والتنمية العادلة . وهكذا، فإن نظرة مستقبلية متفائلة ترى المغرب لاعبًا رئيسيًا في اقتصاد المناخالعالمي، مستفيدًا من التمويلات المتاحة لدفع أجندته الوطنية قدما وتحقيق انتقال عادل وشامل لمواطنيه.

المصادر:

1. Arab Reform Initiative – "COP29: Climate Finance, Just Transitions, and Morocco's Role in Global Climate Action", 2025 .

2. CNBC عربية – "المغرب يسعى للتخلص تدريجياً من الاعتماد على الفحم... بحلول عام 2040", 2025 .

3. HLRN – "التعلم من تمويل العمل المناخي في المغرب", 2025.

4. إعلان الرباط حول العدالة المناخية والانتقال العادل, 2025 .

5. Detafour – "توقيع اتفاقية بقيمة 100 مليون يورو لتمويل برنامج دعمالسياسات المناخية", 2024 .

6. Reuters – "Masen issues Morocco's first green bond", 2016 .

7. Sky News عربية – "المغرب يوافق على مشروعات للهيدروجين بقيمة32.5 مليار دولار", 2025 .

8. Zero Carbon Analytics – "Risks & rewards of Just Energy Transition Partnerships", 2022 .

9. وزارة الانتقال الطاقي – تصريح حول برنامج المغرب مع صندوق المناخالأخضر .

10. Zoom News – "بنعلي تعلن من جرادة سلسلة إجراءات... لدفع عجلةالتنمية بالإقليم", 2025 .

تمويل الانتقال العادل
في المغرب

تمويل الانتقال العادل
في المغرب

الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION